العدد: 2024/23
التاريخ: آب 2024
إعداد مديرية الدراسات الاقتصادية

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

المواكبة الاقتصادية

العلاقات التجارية بين الهند والإمارات العربية المتحدة: نحو إعادة النظر بالاتفاقية الشاملة

الموضوع

تصدّرت شكوك مسؤولي التجارة الخارجية للهند بنزاهة الممارسات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة واجهة العلاقات الاقتصادية للدولتين خلال شهر آب من العام 2024. وقد تصاعدت مطالبة هؤلاء المسؤولين بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) الموقّعة مع دولة الإمارات، وبالتحديد مراجعة البنود المتعلقة بالتجارة بين البلدين وفقًا لهذه الاتفاقية. ويذكر أن هذه الاتفاقية كانت دخلت حيز التنفيذ في أيار من العام 2022. وتُعتبر كل من الهند ودولة الإمارات من الأطراف الأساسية في اتفاقية "مجموعة I2U2" التي تضم الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأميركية، وهما أيضًا من الأطراف الأساسية في مشروع "الممر الهندي-الخليجي-الإسرائيلي" إلى جانب كل من السعودية والكيان الصهيوني.

الأسباب الدافعة لإعادة النظر بالاتفاقية ودور واردات الذهب

جاءت مطالبة المسؤولون الهنود في أعقاب الطفرة غير المسبوقة في مستوردات الهند من الذهب والفضة والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة من دولة الإمارات. مما أيقظ شبهات كثيرة سواء لناحية حدوث عمليات تهريب واسعة للذهب من دولة ثالثة عبر دولة الإمارات، أو التلاعب بالقواعد الجمركية في تصنيف نوعية السلعة، حيث تعمد الشركات المستوردة إلى استيراد كميات كبيرة من الذهب على أنها من البلاتين، لمجرد أنها تحتوي 2٪ من هذه المادة كي تستفيد من ميزة الإعفاء التام من الرسم الجمركي لهذه المادة. ومن الشبهات أيضًا حدوث غسيل أموال عبر سوق دبي من خلال التلاعب بقواعد المنشأ المحلية التي تفرضها الاتفاقية، إذ إن دولة الإمارات ليست منتجة للذهب، وما تقوم به من أعمال بسيطة لتحويل قضبان الذهب المستورد لديها إلى ذهب غير مشغول تمهيدًا لتصديره للهند لا تشكّل 3٪ قيمة مضافة محلية بحسب شروط الاتفاقية، وبالتالي لا ينبغي أن تتمتع بامتيازات الإعفاءات أو التسهيلات الجمركية.

ونتيجة لذلك يبدو أن إعادة النظر بأحكام الاتفاقية ستطال أيضًا، تحت ضغط المطالبات المحلّية المستوردات الهندية لمنتجات تكنولوجيا الاتصالات من دولة الإمارات، خصوصًا أن الحكومة الهندية قد باشرت بالفعل بوضع قيود كمية ونوعية على تلك المستوردات.

ففي الوقت الذي تراجعت فيه البضائع المستوردة للهند من دولة الإمارات (باستثناء النفط) بنسبة 25٪ خلال السنة المالية 2024 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من سنة 2023، ارتفعت مستوردات الهند من الفضة خلال الفترة نفسها من 29,2 مليون دولار إلى 1,74 مليار دولار (أي بنسبة 5853٪). كما تضاعفت مستوردات الذهب من 3 مليارات دولار إلى 7,6 مليار دولار (أي بنسبة 147,6٪)، وكذلك الأمر بالنسبة لمستوردات المجوهرات المصنوعة من الذهب التي ارتفعت من 1,1 مليار دولار إلى 3,3 مليار دولار (أي بنسبة 187,6٪).

والجدير ذكره أن الاتفاقية المذكورة أعلاه تمنح الذهب والفضة والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة المستوردة من دولة الإمارات تخفيضات في الرسوم الجمركية (8٪ على كميات غير محددة من الفضة و14٪ على الذهب بكميات لا تزيد على 200 طن متري سنويًا، و5٪ على كميات غير محددة من البلاتين أو أي معدن يحتوي نسبة لا تقل عن 2٪ من البلاتين، وصفر

المواكبة الاقتصادية: تُعنى برصد أهم ما صدر من دراسات وبرامج وتقارير وتشريعات اقتصادية.

بالمئة على الألماس الذي يتضمن قيمة مضافة إماراتيًا لا تقل عن 6٪)، وذلك مقابل رسم جمركي قدره 15٪ يفرض على هذه المستوردات من بقية الدول، قبل أن يجري تخفيض هذا الرسم إلى 6٪ على جميع مستوردات الذهب والفضة، وإلى 5٪ على الألماس المصقول وصفر بالمئة على الألماس الخام في موازنة 2025، في محاولة لتصحيح الخلل الحاصل في هذه التجارة. لكن هذا التصحيح لن يدوم بحسب الداعين لإعادة النظر بالاتفاقية، والذين يخشون أن يختل التوازن بصورة أكبر في غضون سنين قليلة، إذ إن النص الأصلي للاتفاقية يتضمن التزامًا بتصفير الرسم الجمركي على مستوردات الهند من الفضة والبلاتين من دولة الإمارات مطلع العام 2027. مما يعني أن جميع مستوردات الهند من المجوهرات والمعادن الثمينة حينها ستمر عبر دولة الإمارات، وبالتالي إلحاق الضرر بتجارة هذه السلع مع بقية الدول بما فيها الشريكة في اتفاقيات للتجارة الحرة مع الهند كدول آسيان (ASEAN).

كذلك تمنح الاتفاقية بصورتها الراهنة تسهيلات لمستوردات الهند من هذه المعادن والأحجار من دولة الإمارات، عبر السماح للشركات الخاصة المستوردة باستخدام بورصة الهند الدولية لتبادل السبائك (IIBX)، بدلًا من أن تمر هذه الصفقات عبر الجهاز المصرفي كما هي العادة بالنسبة لبقية السلع المستوردة. مع العلم أن هذه البورصة مخصصة أصلًا للوكالات المعتمدة رسميًا. وقد ترافقت هذه الإعفاءات والتسهيلات مع تقييد مستوردات الهند لهذه المعادن والأحجار من بقية الدول، وأصدرت المديرية العامة للتجارة الخارجية في الهند بتاريخ 12 تموز 2023 و11 حزيران 2024 تعاميم بتقييد هذه المستوردات، خصوصًا الذهب العادي والذهب المشغول (المرصع) من بقية الدول.

وتكتسب المعادن والأحجار الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين والماس أهمية خاصة في الميزان التجاري الهندي-الإماراتي. فهي تأتي في المرتبتين الثانية والثالثة في الصادرات والواردات الهندية على التوالي، وبما يوازي 23٪ من حجم هذه التجارة الذي بلغ 84,8 مليار دولار لسنة 2023، مع الإشارة إلى أن دولة الإمارات تعتبر الشريك التجاري الثالث للهند بعد الصين والولايات المتحدة الأميركية.

ويتوقف المطالبون بإعادة النظر بالاتفاقية عند الأضرار التي تسببها هذه الاتفاقية بصيغتها الراهنة للهند، سواء للصناعة المحلية أو لمالية الدولة. ونتيجة لهذه الإعفاءات والتسهيلات بدأ قطاع صناعة الصاغة والمجوهرات في الهند يفقد قدرته التنافسية. كما تخسر الخزينة من جراء الإعفاءات والتسهيلات الممنوحة للذهب والفضة فقط عائدات مالية لا تقل عن 90 مليون دولار سنويًا. علمًا أن هذه الإعفاءات لا تنعكس تخفيضًا لأسعار المستهلكين، بل يستفيد منها قلة من المستوردين. ومن المحتمل أن ترتفع هذه الخسارة إلى مستويات مرتفعة جدًا قد تصل إلى 756 مليون دولار سنويًا في حال إلغاء الرسوم الجمركية على هذه السلع، كما هو مقرر.

المصادر

- Global Trade Research Initiative, Addressing the FTA Led Spike in Gold and Silver Imports from UAE, **17-6-2024**.
- The Economic Times, GTRI is concerned about precious metals imports under India-UAE trade pact. Aug.**23**, **2024**.
- Metal market under pressure with India-UAE pact review. Megha Merani, Aug.**20**, **2024**.
- India seeks review of trade pact with UAE, Mukesh Jagota, Aug.**15**, **2024**.